

الفصل الثالث

نحن والمستقبل

موقفنا منه وآليات مشاركتنا فيه*

* يتكامل ما كتبناه فى هذا القسم مع ما سبق أن كتبناه فى البحث الثالث من كتابنا «فى فلسفة الثقافة» الذى كان بعنوان «الثقافة والتقدم» وخاصة الجزء الأخير من هذا البحث. كما يتكامل أيضاً مع معظم مقالات كتابنا: بين قرنين - معاً إلى الألفية السابعة . ولذا نرجو من القارئ العزيز أن يستكمل إذا شاء رؤيتنا للمستقبل وكيفية التحول من ثقافة التخلف والتخلص من عناصرها السلبية، إلى ثقافة التقدم وآليات ذلك ومضامينه بقراءة تلك الأجزاء ذات الصلة من هذين الكتابين ومن مؤلفاتنا الأخرى على وجه العموم.





نحو "صنع" المستقبل . .



ما بعد العولمة

لعل أسوأ آفة من أفاتنا في العصر الحاضر أننا مشدودون باستمرار للتفكير في الماضي سواء الماضي البعيد أو الماضي القريب . ولا شك أن ذلك ليس عيباً في ذاته؛ فالتفكير في الماضي ربما يكون دافعاً لأن نعيش حاضراً أفضل ونحلم بمستقبل أكثر رخاء وازدهاراً . ومن لا ماضى له لا حاضر ولا مستقبل له كما يقولون!! لكن الحقيقة أن التفكير بل والعيش في الماضي أصبح السمة الغالبة علي فكرنا المعاصر بشكل قد يبدو مرضياً حقاً.

إن استعادة الماضي أصبح في نظر الكثيرين منا هو الحلم الذي نحلم به وأصبح هو الواقع الذي نتمنى أن نعيشه وفي هذا يكمن الخطأ الكبير في حياتنا المعاصرة فليس معنى أن ماضينا حافل بالإنجازات الحضارية الهائلة التي حققها الأجداد سواء في العصور الأولى للتاريخ الإنساني حيث نجحوا في صنع أولى الحضارات الكبرى في التاريخ، أو في العصور الإسلامية الزاهية التي نجحوا فيها أيضاً في استعادة الريادة الحضارية من جديد بفضل إيمانهم العميق بالدين الإسلامي وفهمهم الدقيق لدعوته إلى العلم والعمل بموجب إيمان قوى بالله لا يعرف حدوداً للاجتهاد ولا يضع قيوداً أمام أي إبداع في أي مجال من مجالات الحياة. أقول ليس معنى أن أجدادنا قد حققوا تلك الريادة الحضارية أن نركز

نحن إلى اجترار ما أنجزوه ونظل نتغنى به إلا ما لانهاية فيكون
التغنى بأمجاد الماضي بديلاً عن العيش في الحاضر والتفكير في
المستقبل.

ولنتذكر دائماً أن إنجازات هؤلاء الأجداد كانت بفضل جهدهم
وفهمهم العميق لرسالة الإنسان في الحياة، لقد تحلوا بأكبر قدر
من الصبر والشجاعة حينما حولوا كل الظروف الطبيعية والبيئية
غير الملائمة لحياة الإنسان إلى ظروف تخدم الإنسان وإلى عوامل
تساعدتهم في بناء حياتهم المدنية التي أسسوها لأول مرة على
ضفاف النيل ونهرى دجلة والفرات. ولقد تحلوا بأكبر قدر من
التحدى الحضارى لتلك الظروف غير المواتية بما أبدعوه من علوم
تحدث الزمن وتحذوا بها الواقع بل واخترقوا بها حاجز المستقبل .
ولا شك أن ما خلفوه لنا من شواهد حضارية؛ من مبان عملاقة
وأثار لا تزال تتحدى الزمن هو خير ما يؤكد أنهم إنما نجحوا فى
اختراق حاجز الزمن والمستقبل، ولذلك صنعوا ما صنعوه أملين أن
تراه الأجيال التالية جيلاً بعد جيل وتندهش عقولهم أمام إنجازات
هؤلاء الأجداد!!

ونفس الشيء فعله أجدادنا من المسلمين الأوائل، أولئك الذين
فهموا دينهم خير فهم وأدركوا أن إعجاز القرآن جاء من تحدى



ما بعد العولمة

العقل الإنساني وكَمُنْ في دعوته إلى إعمال العقل واستخدام العلم إلى أقصى حد ممكن فانطلقوا يبنون في كل مجالات الحياة، فمن إبداع العلوم الشرعية والدينية إلى إبداعات شتى في مختلف العلوم طبيعية كانت أو إنسانية، إلى إبداعات فنية وأدبية ومعمارية، إلى إبداعاتهم الأهم والأشمل وهو تلك الريادة الحضارية التي حققوها من خلال هذه الإبداعات الجزئية فكونوا تلك المنظومة الحضارية الفذة التي صدروها إلى العالم الغربي في يسر وبساطة وبغير افتعال أو غرور.

إن تحدى ظروف الواقع هو ما يخلق الإبداع في الحاضر ويصنع لدى الأمم والشعوب الحافز لاختراق حاجز الزمن والريادة في المستقبل . ومن ثم فإنه إذا كان لنا بحق ماضى نزهو ونفتخر به فليكن منه ذلك الزاد الذي نهضمه درساً يدفعنا لتفهم كيف يكون تحدى ظروف الواقع المعاش، وكيف يمكن استثمار كل الامكانيات المتاحة لصنع الريادة والتقدم الآن وفي المستقبل.

وإذا نظرنا حولنا لنر كيف يصنع الرواد والمتقدمون في هذا العصر ريادتهم وتقدمهم، فلن نجد لديهم إلا أمرين لا ثالث لهما: علم وعمل، تفوق علمي مطرد يدفعهم باستمرار إلى مزيد من تهيئة ظروف الإبداع العلمي في مختلف ميادين العلم ثم استثمار لهذا

الإبداع العلمى وتحويله إلى تكنولوجيا تحل مشكلات الواقع وتواجهها بكل حسم. ومن ثم تتحسن حياة الإنسان الغربى عاماً بعد عام وقرناً بعد قرن. واطراد هذا التقدم العلمى بشقيه النظرى والتطبيقى يستند على عقول لا يقف أمام إبداعها أى عوائق مادية كانت أو سياسية أو اجتماعية؛ فالكل هناك يدرك أن إبداع المفكرين والعلماء هو طريقهم إلى التقدم ومن ثم فلا سلطة أياً كانت تُحد من إبداع هؤلاء بل كل الإمكانيات متوفرة لهم ولديهم بحيث لا يعودوا يفكرون إلا فيما يبحثون فيه وفى مكتشفاتهم الجديدة.

وتخرج نتائج هذه الأبحاث فى مختلف مجالات الفكر والعلم من عقول ومعامل أصحابها لتجد طريقها فوراً إلى حياة الناس، فيتم على أساسها تطوير المصانع والمزارع وطرق الحياة المختلفة فيزداد إيمان الناس بأهمية العلم والتكنولوجيا فى تطوير حياتهم وتحسين ظروفها بل وحل كل المشكلات التى يعانون منها أياً كان حجمها ومجالها . على هذا تبدو سيمفونية التقدم فيما يلى : علماء ومفكرون يعملون ليل نهار على اكتشاف المزيد من الأفكار والنظريات العلمية الجديدة، وأناس يتلقون هذه الأفكار والنظريات ويحولونها إلى تكنولوجيا تسيّر حياتهم وتحل مشكلاتهم فتندفع بهم الحياة دوماً إلى مزيد من التطور والتقدم.



ما بعد العولمة

ومن هنا يبدو أن سيمفونية التقدم هذه تسير على رجل واحدة، وأنهم -أى الغربيون- إنما يصنعونها من خلال تفكير يركز على بُعد واحد للتقدم هو التقدم العلمى - المادى .

ولذلك بدأ المفكرون الغربيون يفكرون فى حل لهذه المعادلة الصعبة، فرفاهية الإنسان لا تكتمل بمجرد إشباع غرائزه المادية وتحسين ظروف حياته العملية فقط، فبدأوا يفكرون فى إعادة التوازن المفقود إلى حضارتهم التى غلب عليها المادية، بمزيد من الإصلاح الدينى والروحى والأخلاقى . ولما اكتشفوا أن زاد حضارتهم هو فى الغالب لا يتجاوز هذا الزاد المادى - التقنى ، فكروا فى إقامة الحوار مع الحضارات الأخرى وخاصة الشرقية منها باعتبار أنها حضارات روحية - أخلاقية فى الأساس. وعلى هذا النحو بدأت أفكار مثل «حوار الحضارات»، «حوار الأديان» «العولمة» تظهر على السطح. وكل ذلك كان ولا يزال من أجل بث روح جديدة لحضارتهم التى أوشكت على الانهيار بفعل تركيزها على التطرف فى الإشباع المادى.

على كل حال، فإننا إذا تأملنا هذه الصورة للحضارة الغربية المتقدمة - الرائدة فى هذا العصر جيداً لوجدنا أن التفكير العلمى فى تجديد وتطوير الحاضر وتحسينه من أجل مستقبل أفضل هو

سمتها الأساسية. ونحن لا نطالب إلا بأن نلتقط هذه السمة ونتأثر بها في حياتنا وهي ليست سمة تتميز بها المجتمعات الغربية فقط، بل هي سمة كل أمة وكل شعب يريد أن يتقدم؛ فبال تفكير العلمى فى مشكلات الحاضر والتوجه نحو المستقبل خطت شعوب شرقية عديدة خطوات رائدة نحو السيادة فى المستقبل مثل اليابانيين والصينيين والكوريين، بل والهنود والباكستانيون، بل وشعوب أخرى صغيرة العدد أصبحت كبيرة القدر والقيمة مثل شعب سنغافورة وشعب تايوان وهونج كونج.

إننا لسنا أقل من هذه الشعوب أملاً فى صنع الحياة الأفضل لأنفسنا وللآخرين، وكل ما ينقصنا كما قلت مراراً وتكراراً وفى كتب ومقالات أخرى عديدة هو امتلاك إرادة التقدم وأن يأتى الفعل مساوفاً للإرادة ومكافئاً لها. إن الإرادة بلا عمل لا شىء، إذ تبقى مجرد أحلام غير قابلة للتحقق، وعمل بلا إدراك لإرادة التقدم وآلياته التى على رأسها التفكير العلمى القائم على التخطيط الواعى بمتطلبات المستقبل القائم على الامكانيات الفعلية والذاتية، إنما هو عمل فوغائى فوضوى لا يأتى بأى نتيجة مما ننشده ونطمح إلى تحقيقه.



ما بعد العولمة

إننا نملك من امكانات التقدم البشرية والمادية ما لا تملكه هذه الشعوب، ونملك من الدافع الدينى والتاريخى ما ليس لدى هذه الشعوب ومع ذلك نتقاعس عن استغلال كل هذه الامكانيات المدفوعة بكل الدوافع الدينية والتاريخية ولا نزال نقف محك سر! وقد يقول قائل: كيف ذلك وحكومتنا تملك خططاً خمسية عديدة كلما انتهت إحداها بدأت فى تنفيذ الأخرى!؟

إن الحقيقة التى أود أن ألفت الإنتباه إليها هنا أن حديثى هنا ليس حديثاً عن سياسات حكومية اقتصادية كانت أو اجتماعية بل الحديث عن سيمفونية شاملة يتكامل فيها أداء العلماء والمفكرين بابداعاتهم مع أداء الحكومة والشعب، كل فى ميدان عمله وتخصصه.

إن إرادة التقدم لا ينبغى أن تقتصر على حكومة بل ينبغى أن تكون إرادة الحكومة نابعة من إرادة الشعب، وإرادة الشعب لا يوقظها ويكسبها عناصرها إلا أداء المفكرين والعلماء والمثقفين عامة. إن النعمة السائدة ينبغى أن تكون هى نشيد التقدم: دوافعه وآلياته ونتائجه التى ستعود على الجميع بالمزيد من الرفاهية والطمأنينة والخير.

إن ما نلمسه من تناقض وعدم تناغم في الأداء الحضارى لشعوبنا العربية وحكوماتها سر من أسرار تخلفنا، وعائق يعوق التقدم . وهذا التناقض نابع من انفصام الأقوال عن الأفعال؛ فنحن قد نفكر ونتحدث وندلى بالآراء الصائبة فى مجالات عديدة لكننا لا نحول هذه الأقوال والأفكار والآراء الصائبة إلى واقع نحياه . ومن ثم تتمك الشعوب اليأس من قادتها سواء كانوا من رجال الفكر والعلم أو من رجال السياسة والاقتصاد وينعكس هذا على أداء الفرد العادى فيتملكه اليأس والإحباط فلا يعمل إلا بقدر ما يأخذ، ولا يستهدف فى عمله الإجابة والإبداع لأن البيئة التى يعيشها لا تدفعه إلى الإبداع ولا توفر له إمكانياته ودوافعه!!

ومن ثم يكون السؤال الكبير الذى يملكنا التفكير فيه صباح - مساء : متى تبدو حياتنا فعلاً جميلة وواقعا أفضل مثل أقوالنا وأحلامنا؟! وتأتى الإجابة التى نعرفها أيضاً من ديننا الحنيف «أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ولا شك أن التغيير المطلوب فى حالتنا هذه إنما هو تغيير نمط التفكير السائد من نمط يفكر محكوماً بتقديس الماضى واجتراره، إلى نمط لا يفكر إلا فى المستقبل بشكل يتوافق فيه علمية التفكير مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق مطالب الروح وتلبية حاجات الجسد. إنه التفكير فى المستقبل بعيون غربية وروح شرقية - دينية.





ثقافتنا المصرية

بين

الثقافتين : العربية والمتوسطية

شغلت قضية «الثقافة المصرية» وعلاقتها بالثقافتين العربية والمتوسطية العقول منذ فجر النهضة المصرية الحديثة ولا تزال تشغل عقول الباحثين والمفكرين. وبالطبع فهي قضية جديدة بالاهتمام والتأمل من قبل الجميع، لكن هذا الاهتمام قد تزايد في الفترة الأخيرة خاصة بعد أن تزايدت الدعوة إلى ضرورة الحوار الحضارى، وإلى ضرورة مواجهة الدعوة الخبيثة التي أطلقها البعض وروجوا لها فى أرجاء العالم أجمع حول صراع الحضارات وصدامها المرتقب!!

ورغم وضوح مواقف الداعين إلى الحوار الحضارى، وكذلك الداعين إلى الصراع والصدام، فإننى لست مع هؤلاء ولا مع أولئك؛ لأن ذلك الوضوح فى عرض المواقف وتقديم الأدلة والأسانيد العقلية النظرية على صدق هذه الدعوة أو تلك إنما هو فى اعتقادى «وضوح زائف» مبنى على رؤى مسبقة كلها تصب فى مصلحة الحضارة الغربية عموماً، وفى مصلحة الزعامة الأمريكية المفروضة على العالم فرضاً تضمنه هيمنتها الوقتية على العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً!!

إن الحضارة فى اعتقادى أشبه بالكائن الحى الذى يتغذى على كل العناصر الغذائية ليتمكنه النمو والتطور المطرد. وبقدر ما تنجح



ما بعد العولمة

الحضارة أى حضارة من الاستفادة من كل العناصر الإيجابية فى الحضارات الأخرى سواء السابقة عليها أو المعاصرة لها، بقدر ما تستطيع البقاء فى السلم الأعلى وفى المكانة العليا بين الحضارات.

ولو أننا نظرنا إلى داخل أى كائن حى بحسب ما يقوله العلماء لوجدنا أن ثمة صراعاً دائراً داخله بين العناصر المكونة له، وعادة ما ينسجم هذا الصراع ويتمخص فى النهاية عن مصلحة لهذا الكائن وهى كما قلت نموه وتطوره. وهكذا الأمر عادة؛ فحياة الإنسان، وحياة الحضارة إنما هى مزيج من الحوار والصراع، وكلاهما يتولد عن الآخر ويضيف إليه، يتغذى من الآخر ويستفيد منه وقديماً قال الفيلسوف اليونانى هيراقليطس «إنه الضد مصدر الخير لنا» فإن كان السائد على الساحة الفكرية والسياسية للعالم الآن الدعوتان معاً، فلنختار منهما أى جانب لنصل حتماً إلى الجانب الآخر، فما لا تفرضه الضرورة النظرية، تفرضه الضرورة الواقعية!

أعنى أننا حينما نسلم مع الداعين إلى الحوار الحضارى بضرورة الحوار الإيجابى البناء بين حضارات الشرق والحضارة الغربية سنجد أنفسنا فى مواجهة مع ما يحدث على أرض الواقع من صراع مدو بين أمريكا وحلفائها الغربيين من جهة وبين أجزاء

عديدة من العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، كما سنجد أنفسنا غارقين في متابعة ما يجري على أرض الواقع الفلسطيني من صراع إبادة تفرضه إسرائيل وهي المحتل، الغازي على شعب أعزل احتلت أراضيه وانتهكت حقوقه كاملة بما فيها حقه في الدفاع عن نفسه ولو باستخدام الحجر !!

وإذا سلمنا بمقولة الصدام الحضاري كمقدمة لفهم ما يجري سنجد أن الضرورة الواقعية ألا وهي واقعية الصراع والصدام سواء كان مفتعلاً ومقصوداً أم أتى صدفة وبلا غرض كما يدعى صباح - مساء من فرضوه على الواقع منذ اخترعوا مصطلح «الاستعمار» حتى زرعوا بديلاً عنه كياناً غريباً هو ما سمي «إسرائيل» في الأراضي العربية - الإسلامية وتركوا لها العنان لكي تعربد وتتوسع كيفما تشاء دون رادع أو حتى دون مراعاة لأدنى حقوق الآخرين الآدمية والإنسانية!!

أقول سنجد أن هذه الضرورة الواقعية بما فيها من طغيان وجبروت غربي معروف منذ فجر التاريخ ، ستقودنا إلى الدعوة إلى مائدة مفاوضات حوارية تحل المشكلة من خلالها بدلاً من حوار القتل والدم الذي يسال كل يوم على الأرض سواء في فلسطين أو في أفغانستان أو في غيرها من الأراضي العربية أو الإسلامية .



ما بعد العولمة

ولكن السؤال الذى أجده يفرض نفسه فرضاً علينا حينئذ هو :
أيمكن أن نسمى الإذعان بالجلوس عنوة إلى مائدة مفاوضات
لحوار لا تعرف نتيجته بعد، حواراً حضارياً؟!، ومن نفس المنطلق
أيمكن أن نسمى ما يجرى فى أماكن مختلفة من العالم من
حوارات فى صور مؤتمرات وندوات ولقاءات فكرية بين بعض
المفكرين العرب والمسلمين ، وبين نظرائهم من الغربيين ، أيمكن أن
نسمى هذا حواراً حضارياً!؟

إن الحوار لا يمكن أن يكون حضارياً ولا مثمراً إلا إذا تم بين
طرفين كلاهما يؤمن بأن الآخر نذ له ، وأنه يمكن الاستفادة منه
والوصول إلى نتائج مثمرة يرضى عنها الطرفين على الصعيدين
النظري والعملى. وهذا الشرط المبدئى لم ولا يتوافر لأى لقاء بين
طرف غربى وطرف شرقى أو مسلم أو عربى!! فالآخر الغربى
عادة ما يحركه «عقدة» أنه «الأفضل والأقوى والأرقى»!! وفى ظل
هذه «العقدة» المتأصلة الكاشفة عن عنصرية الإنسان الغربى منذ
العصر اليونانى وحتى الآن لا يمكن أن يتم الحوار إلا عبر الصراع
، ولا يمكن تحقيق أى نتيجة مباشرة للحوار لصالح الطرف العربى
أو المسلم أو الشرقى عموماً إلا من خلال خلق أى نوع من الندية
والتفوق على الآخر الغربى!! ففى هذه الحالة فقط يمكن أن يستمع

إليك باهتمام ويمكن أن يقتنع ببعض ما تقول حتى يحقق بعض أهدافه العملية عن طريق مثل هذا الحوار . ولأقولها بعبارة واضحة وموجزة :

إن الحوار بين "الأنا" و"الآخر" لن يكون إلا حوار الطرشان إن لم يكن الآخر مدركاً قوة الأنا وقدرته على التحدى والانتصار فى الصراع إذا ما نشب!!

ورغم إدراكى كمتقف ومفكر مصرى لهذه الحقيقة، فإننى لم أفقد الأمل بعد فى إمكان أن يعى الآخر الغربى أهمية الحوار انطلاقاً من الاعتقاد المسبق بالتكافؤ الحضارى وبأهمية التلاقى بين الثقافات بدون أن تتعالى إحداها على الأخرى أو يتصور أهلها أنها أكثر أهمية أو أكثر تفوقاً أو أكثر تقدماً؛ فمعايير الأهمية والتفوق والتقدم قد تتفاوت ، بل هى تتفاوت بالفعل من حضارة إلى أخرى. ومن ثم فإذا وعى الجميع هذه الحقيقة أصبحت كل الحضارات فى نظر جميع الشعوب على قدم المساواة فى تقديم ثقافتها المتميزة أيا كانت صورة هذا التميز لجميع الشعوب والحضارات الأخرى، وبالطبع تكون النتيجة الحتمية لكل ذلك هو الرقى للبشر جميعاً والتطور والتقدم للحضارة الإنسانية ككل، ويحل السلام والحوار محل الحروب والصراعات.



ما بعد العولمة

إن ذلك كان هو طابع "الثقافة المصرية" وأحد أهم معالمها طوال تاريخها الذي يمتد كما هو معلوم لأكثر من سبعة آلاف عام؛ فرغم أن الثقافة والحضارة المصرية كانت الأصل والأم الذي تولدت عنها الحضارة الإنسانية ككل، فلم يسخر المصريون من أى شعب ولم يأنفوا ولم يتعالوا على الشعوب والحضارات الأخرى؛ بل درجوا على أن يتقبلوا الآخر ثقافة وحضارة، بل ووجوداً وكم من غزاة غزوا، وكم من مستعمرين استعمروا مصر ومع ذلك استوعبتهم وتشكلوا بداخلها وهضمتهم قدرة الحضارة المصرية غير المحدودة على الاستفادة من الحضارات الأخرى وافرازها بشكل جديد ومختلف يتلاءم داخله الغازى والمواطن لدرجة أصبح معها الغازى - المستعمر مواطناً له كل حقوق المواطنة حتى الوصول إلى حكم البلاد ملقباً بألقاب مصرية وصانعاً للمجد مع المصريين سواء بسواء فلم يحس معهم بأنه أجنبى ولم يلفظوه هم طالما أنه راعى التقاليد والآداب وقيم الثقافة المصرية فى ذلك العصر أو ذاك .

إن التاريخ المصرى عبر العصور يقف خير شاهد على مصر رغم اعتزاز أبنائها بانتمائهم، قد تقبلوا الأجنبى واستوعبوه ثقافة ووجوداً حتى صار منهم كما قلت . فقد وصل إلى حكم مصر القديمة فراعنة من أصول أفريقية سوداء، وفراعنة من أصول

أسىوية، ونفس الشىء حدث فى العصر الحديث مع الممالك والأتراك والأوروبيين وأعطت مصر جُل ثقافتها وأهم ابداعاتها الحضارية لكل من تقرب إليها وقبل الاستفادة منها، فكانت أصلاً نبتت منه وتسلفت عليه الحضارة اليونانية، ثم كانت هى التى تقبلت ناتج الحضارة اليونانية - العقلية - العلمية بعد غزو الإسكندر لها وهضمت كل نواتج التراث اليونانى وأفرزته للعالم صورة جديدة لحضارة متوسطة كانت الإسكندرية بجامعة القديمة ومكتبتها العريقة عاصمتها الأولى. لقد تبنت الحضارة المصرية الديانة المسيحية مع بداية التاريخ الميلادى، كما تبنت من قبل حماية الديانة اليهودية أيام كان العبرانيون مسالمين وطيعين ، كما تبنت هذا وذاك فى فكر عصر الإسكندرية الحضارى ونشرته فى العالم الغربى فأصطبغ العالم كله آنذاك بصبغة سكندرية شرقية لم تكن يونانية خالصة - رغم أن اليونانيين كانوا الغزاة والحكام - كما لم تكن مصرية خالصة رغم أنها قامت على أكتاف المواطن المصرى وعلى أرض مصرية!

وهكذا كانت الحضارة المصرية هى الحضارة الأم للحضارات البشرية جميعاً، ومع ذلك فقد قبلت التراث اليونانى وهضمته فى عصر الإسكندرية ومزجته بالديانة المسيحية الوليدة وصدرته للعالم



ما بعد العولمة

الغربي تراثاً فكرياً ودينياً جديداً تلقفوه واستفادوا منه كما استفاد منه عرب الجزيرة العربية حينما نزل بها الوحي وبدأت الديانة الإسلامية تنتشر شيئاً فشيئاً حتى وصلت مصر، وفتحت مصر أبوابها واسعة أمام الإسلام وسرعان ما تلقفت تعاليمه وصبغتها بصبغة مصرية أصبحت منذ ذلك التاريخ وحتى الآن رمزاً للاعتدال والوسطية الدينية، بل سرعان ما تحول المصريون من لغتهم المصرية القديمة والقبطية إلى اللغة العربية إمعاناً في حب هذا الدين الذي نزل الوحي فيه بلغة عربية رصينة ودخلت مصر حضيرة الحضارة العربية الإسلامية، وأصبحت بعد وقت قليل قلباً نابضاً للعالم الإسلامي ومنطلقاً انطلق منه الدعاة والعلماء والحكماء من حملة الدين والعلوم الإسلامية إلى كل بقاع العالم الإسلامي والغربي.

قبل المصريون إذن الإسلام كديانة كما قبلوا من قبل المسيحية وتفاعلوا معها مشكلين نسيجاً حضارياً واحداً سواء اعتنقوا الإسلام أو ظلوا على عقيدتهم المسيحية ولم يتزعزع أو يبلى هذا النسيج لحظة واحدة من لحظات التاريخ رغم مرور أكثر من أربعة عشر قرناً كاملة.

كان المصريون أذن ولا يزالون رمزاً للسماحة الحضارية وقدوة تحتذى فى التفاعل مع كل الحضارات والديانات والثقافات الأخرى. ولم يجعلهم كونهم صناع الحضارة الأم يتعالون على أى شعب آخر وأى حضارة أو ثقافة أخرى، بل تفاعلوا مع كل هذا وشاركوا فى صنع الدورات الحضارية المتتالية؛ سكونرية - يونانية كانت ، أو مسيحية أو إسلامية أو حديثة وكان لديهم القدرة الفذة على تمصير كل ما هو غير مصرى الأصل دون افتعال ودون إغفال لأى جانب من جوانب تأثرهم بالثقافات الأخرى وحضارات شعوبها.

وأعتقد أنه فى ظل هذه السماحة الحضارية التى اتسم بها المصريون طوال تاريخهم، لا يستطيع أن يغالى أحد ويتهم الثقافة المصرية بأنها تحجرت ذات يوم أو بأنها انغلقت على نفسها. كما لا يستطيع أن يغالى أحد فى اتهام الثقافة المصرية بأنها وقفت ذات يوم موقف العداة مع ثقافات أخرى سواء فى الزمن القديم أو فى العصر الوسيط أو فى العصور الحديثة؛ فكما حمل المصريون مشعل بناء الحضارة الأولى ذات الثقافة المصرية الأصيلة التى بنت نفسها بنفسها على أساس من العدالة والنظام (ماعت) بصورها الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حمل المصريون لواء ما سمي بالثقافة المتوسطة سواء فى عصر الإسكندرية أو فى العصور التالية فى الوقت الذى لم تغفل فيه مصر خصوصيتها



ما بعد العولمة

الثقافية الممتدة فيما قبل التاريخ. كما حملوا ولا يزالون لواء الثقافة العربية الإسلامية في صورتها المعتدلة النقية البعيدة عن أى غلو أو تطرف رغم ما ظهر على السطح أحياناً من غلو لدى البعض أو تطرف لدى البعض الآخر فى هذا العصر أو ذاك منذ دخول الإسلام مصر. ولم يكن ظهور هذا التطرف أو الغلو إلا نتيجة لظروف خارجية أو لعوامل استثنائية داخلية سرعان ما كان ينبذها المصريون ويعودون إلى سابق عهدهم فى التمسك بوسطية الإسلام واعتداله ونشر مبادئه السامية فى مختلف المجالات.

وفى ضوء هذه الحقائق المدعمة بأسانيد التاريخ ووثائقه ، فإن الثقافة المصرية هى المؤهلة ليس فقط للتفاعل مع أى دعوة معاصرة للحوار الحضارى بين الثقافات أو بين الديانات المختلفة، بل هى المؤهلة أكثر من غيرها من بين ثقافات العالم المعاصرة لأن تقود مثل هذا الحوار الحضارى بصورتيه النظرية والعملية حتى يتبلور أمام شعوب العالم المعاصر صورة أكثر إشراقاً للمستقبل بدلاً من هذه الصورة القاتمة التى تبدو أمامنا الآن فى شتى بقاع الأرض نتيجة لسيادة مفتعلة ومغتصبة لحضارة نفدت كل قواها الفاعلة ولم يعد أمامها إذا ما أرادت الحياة إلا أن تتقبل التفاعل الإيجابى مع الحضارات الأخرى وخاصة الحضارة العربية الإسلامية.



فـى التـحـديـث السـياسـى . . .

(١) السلطة التشريعية أم السلطات

(٢) إطلاق « الحريات » و « طاقات الشباب »



(١)

السلطة التشريعية أم السلطات

أدرك الفلاسفة منذ أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد أن «السلطة التشريعية هي السيد الحق للدولة» وكان هذا المبدأ السياسي الهام ولا يزال هو محور العمل السياسي في النظم السياسية الأخذة بنظام الفصل بين سلطات الدولة. والتي تميز تمييزاً واضحاً بين الدولة والحكومة؛ فالدولة كما أدرك الناس منذ أيام أرسطو أيضاً هي مجموع المواطنين الذين يعيشون على أرض واحدة وارتضوا التعايش معا في ظل نظام سياسي معين، أما الحكومة فهي مجرد أداة لتنفيذ ما يراه هؤلاء المواطنون. وهي إحدى سلطات الدولة وليست هي بحال الدولة ككل كما لا يزال يتصور البعض خطأ حتى يومنا هذا!!

ومن هنا فإن السلطة التشريعية هي التي تنوب عن عامة المواطنين في إصدار التشريعات اللازمة لصنع الحياة الأفضل لمواطنيها، وهذه التشريعات ملزمة لأي حكومة يختارها الشعب.

وإذا ما قصرت هذه الحكومة فى تنفيذ هذه التشريعات ووجب على المجلس التشريعى انذى من مهامه أيضاً مراقبة التنفيذ أن يسحب منها الثقة. بل وأن يطالب السلطة القضائية بمعاينة المقصرين من أفرادها!!

والحقيقة أن من يتابع الأداء السياسى فى مصرنا العزيزة يجد أن الأدوار قد اختلطت بين دور الحكومة، ودور مجلس الشعب، ويجد أن دور نواب الشعب قد اقتصر على مناقشة ما تقدمه لهم الحكومة من مشروعات القوانين فى المجالات المختلفة. ولا ضير فى ذلك طالما أن التعاون قائم بين الحكومة ونواب الشعب، وطالما أن الحكومة قد وجدت أنه من الضرورى تقديم مشروع لوضع تشريع جديد يساعد فى دفع العمل فى مجال ما من مجالات الحياة على أرض بلدنا.

لكن ما أود أن ألفت الانتباه إليه أن هذا ليس هو فقط دور المجلس، لأنه بذلك إنما يقصر دوره على السير فى فلك ما تريده الحكومة، ومن ثم يكون دوره دور المنفعل وليس الفاعل، بينما الصحيح هو العكس!!



ما بعد العولمة

إن المطلوب من نواب الشعب أن يكونوا أكثر إيجابية، وأن يطرحوا هم بموجب ما يحسونه من نبض الشعب الذي يمثلونه مشاريع لقوانين جديدة ترفع الظلم عن كاهل المظلومين، وتدفع العمل بصورة أكثر تسارعاً عما هو عليه الآن نحو تحديث بلدنا ورفع القيود التي تكبل الطاقات المبدعة من شباب مصر حتى يمكنهم المشاركة الإيجابية في صنع تقدمها وإزدهارها.

ففي قضية مثل قضية تحديث التعليم على سبيل المثال لا ينبغي أن يقتصر دور المجلس على تقديم الاستجابات حول الدروس الخصوصية وحول سياسات الوزارة التي أدت إلى هذا الوضع المتدهور الذي يدركه الجميع. بل ينبغي أن يتجاوز دوره النقد والرقابة إلى وضع التشريعات التي تكفل إصلاح حال النظام التعليمي وإلزام الحكومة بتنفيذ هذه التشريعات وتضمينها الخطة المزمع تنفيذها.

إن وراء هذه الظواهر السلبية التي تفشت في نظامنا التعليمي أسباب ينبغي علاجها؛ **وأول** هذه الأسباب الوضع المادي المتدهور لأعضاء هيئة التدريس سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم

الجامعى ولن يتم إصلاح حال التعليم بدون إصلاح حال القائمين عليه أولاً.. وليس من المنطقى أن ترتفع أجور ومرتببات القضاة والعاملين فى بعض حقول العمل العام المختلفة كالبورصات وغيرها، وتظل أجور من يخرجون هؤلاء فى المدارس والجامعات دون الحد الأدنى الذى يكفل لهم الحياة الكريمة!! **وثانى** هذه الأسباب عدم توافر الإمكانيات المادية والوسائل التكنولوجية الكفيلة بتحسين العملية التعليمية ذاتها فلا تزال معظم الأبنية التعليمية متهاكة ولا تحتل طاقتها تخفيف كثافة الفصول، فضلاً عن عدم توافر الأماكن التى يمكن أن تخصص للأنشطة الابتكارية للطلاب وتنميتها بحيث يكتسبوا مهارات التفكير المستقل، ناهيك عن عدم توافر الأجهزة الحديثة وامكانيات تشغيلها حتى ان توافرت هذه الأماكن!!

كل ذلك وغيره يستلزم تشريعات جديدة ينبغى أن يسنها نواب الشعب بالتعاون مع الحكومة وأن تلتزم الحكومة بتنفيذها، وأن يراقب التنفيذ نواب الشعب الذين سنوا التشريعات ووافقت عليها الحكومة بكل أمانة ودقة واخلاص.



ما بعد العولمة

إنه لم يعد يخفى على أحد الوضع المتردى لموظفى الدولة فى ظل تنامى طبقات رأسمالية جديدة ناشطة ومستفزة، وفى ظل اتساع حجم مطالب الأسر المصرية فى عصر الانفتاح الاقتصادى الذى شجعتة الحكومة نفسها، وهذا يتطلب إذا ما أردنا حقاً تحديث بلدنا أن نرفع الظلم الواقع على بعض فئات الشعب وخاصة أن أولئك هم الذين يتحملون العبء الأكبر فى تنفيذ خطط تحديث مصر وصنع مستقبلها الزاهى إن شاء الله . ولاشك أن النواب الذين اختارهم الشعب هم أقدر الناس على تحمل هذا العبء وتلك مسئولية ينبغى أن يضطلعوا بها حتى يظلوا محط ثقة الشعب الذى اختارهم لينوبوا عنه. وليتذكروا دائماً أن النائب اليوم هو مواطن عادى غداً يسرى عليه ما يسرى على الجميع.

(٢)

إطلاق "الحريات" و"طاقات" الشباب

إن من بديهيات الإصلاح السياسى والاجتماعى فى أى أمة إطلاق حريات الأفراد ليتمكنوا من التعبير عن آرائهم وليشاركوا فى بناء دولتهم كل حسب إمكانياته ومؤهلاته.

وعلى ذلك يكون من الضرورى إذا ما أردنا أن نعيش العصر وأن نتطلع بحق إلى مستقبل أفضل، أن نعيد النظر فى نظامنا السياسى؛ فلم يعد مقبولاً ولا معقولاً أن يسيطر حزب واحد على مقاليد الأمور كل الوقت بنفس الوجوه وبنفس العقول! فمهما كانت عبقرية تلك العقول التى يحملها هؤلاء المسئولين عنه فلا يمكن - بالبداية - أن تكون عقولاً صالحة لكل عصر؛ ومهما امتلك أصحابها من ديناميكية فى التفكير والقدرة على الإبداع والتغيير، فإن العمر الافتراضى لديناميكية هذه العقول لمتابعة التغيرات المتلاحقة فى عصرنا هذا قد انتهى!! ولا بد من أن يتولى الأمر قيادات شابة أكثر قدرة على الإبداع وفهم متطلبات العصر ومواجهة مشكلاته بروح جديدة ومختلفة.



ما بعد العولمة

والحقيقة أيضاً أنه مهما كانت قدرة أى حزب على التشكل وفقاً للمتغيرات السياسية المحلية والدولية، ومهما امتلك من شعبية - حتى ولو كانت حقيقية - فهو لا يمكن أن يعبر عن الإرادة الشعبية الكاملة لأى دولة لفترة تزيد على خمسين عاماً. والحق أن طليعة أمتنا منذ ثورة يوليو المباركة قد نجحت إلى حد كبير فى خلخلة البنية الاجتماعية وطورتها لصالح طبقات الشعب التى حرمت من الحقوق السياسية والمدنية الكاملة تحت الاحتلال. كما نجحت فى أن تحقق لمصرنا العزيزة رغم الهزائم والانكسارات حلم التحرير الكامل للأرض، كما أنها قد نجحت فى السنوات الأخيرة فى اقتحام الصحراء لتغيير خريطة مصر الزراعية والصناعية كمقدمة لتغيير خريطة السكانية بشكل كامل حينما يتم تعمير تلك المدن الجديدة التى بنيت فى هذه السنوات القليلة الماضية.

كل هذا وغيره نجحت فيه القيادة السياسية لمجتمع ما بعد الثورة وحتى الآن، لكن لابد من التطلع إلى مرحلة جديدة يتم فيها تحرير الإرادة السياسية للمصريين، كما تم تحرير اقتصادهم، إذ

لا بد من أن يسمح بتشكيل أكبر عدد من الأحزاب المصرية ذات القاعدة الجماهيرية والمعبرة عن طموح هذا الشعب للتغيير وكسر حاجز التصلب الديمقراطي الحالى! كما لا بد من اطلاق طاقات الشباب وإزالة كل العوائق التى تحول بينهم وبين توظيف إمكانياتهم وخبراتهم الجديدة لمصلحة بلادهم دون وسائط أو محسوبيات! إذ أن أكبر الدلالات على جمود أى أمة هو الجمود عند جيل معين من السياسيين والإعلاميين، والمفكرين، والمبدعين فى شتى المجالات!!

وبالطبع فإن بشائر التقدم الحقيقى تبدو بوضوح حينما نجد أن الفرصة سانحة بحق أمام الجيل الجديد وأعنى بالجيل الجديد ذلك الجيل الذى يتخرج الآن من الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة والذى تخرج منذ عشر سنوات أو يزيد ولا يزال إلى الآن لا يجد العمل المناسب لمؤهلاته وتخصصه!

أقول إن بشائر الأمل فى التقدم تكون حقيقية حينما يسمح لهذا الجيل أن يعبر عن ذاته دون قيود الوساطة والمحسوبية وقلة الإمكانيات... إلخ!! فهذا الجيل هو بحق جيل القرن الواحد



ما بعد العولمة

والعشرين، فهو - إن أحسنا فتح الطرق أمامه وسلحناه بالامكانيات المادية وبالقيم الخلقية والدينية المناسبة لصنع التقدم والتحديث - سيكون هو صانع المستقبل بحق !

ولا يمكن بالطبع أن يتم هذا بدون إرادة سياسية واعية بمتطلبات مرحلة التحول نحو الديمقراطية الحقيقية ، لا ديمقراطية الكلام والكلام فقط!! وإنما الديمقراطية التي تسمح - حسب الإرادة الشعبية - بتداول السلطة بين الأحزاب التي تعبر عن مبادئ أكثر ليبرالية وأكثر إيماناً بالتقدم والتي تكون أكثر قدرة على إفران زعامات جديدة واعدة متسلحة بالإيمان بقضية الشعب المصرى الطامح إلى صنع الغد الأفضل لمواجهة التحدى الحضارى الذى لا نزال فيه - رغم كل ما تحقق من انجازات - محلك سر !!

إن عمر الإبداع أيها السادة هو السنوات العشرين ما بين الثلاثين والخمسين وقد يكون قبل ذلك بقليل أو بعده بقليل، لكنه فى كل الأحوال يكون فى قمة التوهج فى حوالى الثلاثين أو الأربعين من العمر! فبالله عليكم أين تجد هؤلاء الآن!! إنهم إما يعانون البطالة وإما يعملون فى غير ما هم مؤهلين له من مهن ووظائف وأعمال !!

ومن ثم يمكن القول دون خوف الوقوع فى الزلل: أننا نفتقد القدرة الحقيقية القادرة على صنع التقدم فى مختلف مجالات الحياة ! علمية كانت أو ثقافية أو تكنولوجية أو سياسية ... إلخ. إذن يتطلب الأمر سرعة اتخاذ قرارات استراتيجية لصالح مستقبل مصر وما ينطبق على مصر ينطبق بصورة عامة على كل أرجاء عالمنا العربى وربما الإسلامى أيضاً ! أقول يتطلب الأمر إتخاذ قرارات استراتيجية نحو إصلاح المسار السياسى ؛ بالمزيد من اعطاء الحقوق والحريات للمواطنين عبر ديمقراطية حقيقية تتيح لكل فرد المشاركة السياسية الحقيقية فى صنع اتجاه دولته وفى صنع مستقبلها.

يتطلب الأمر كذلك اتخاذ قرارات استراتيجية نحو إصلاح مسار التعليم فى مصر والوطن العربى ليركز على تخريج الأجيال القادرة على العمل مسلحة بكل آليات التكنولوجيا والعلم الحديثة؛ الأجيال التى تملك عقولاً مفتوحة تفكر تفكيراً علمياً ومنطقياً، التى تفكر بشكل موضوعى مستقل، تفكيراً يقودنا نحو المواعمة بين متطلبات العصر الذى نعيشه واستغلال كل الخامات المحلية والاعتماد على الإمكانيات الذاتية قدر المستطاع؛ فلم يعد مقبولاً أن



ما بعد العولمة

نظل معتمدين على الخبرات الأجنبية فى كل شىء ونعطيها كل الثقة بينما لا نعطي الخبرات العلمية المحلية أى ثقة أو أى فرصة حقيقية نحو استغلال كل طاقاتها فى خدمة الوطن فى كافة مجالات التكنولوجيا الحديثة !

ومن ثم فعلى نظمنا التعليمية الحالية أن تزول بما جيلت عليه من تلقين وترديد وتلقى، وبما درجت عليه من جمود! وعلى المخططين للسياسات التعليمية أن يتيحوا الفرصة لقيادات شابة قادرة على التعامل مع متطلبات العصر لقيادة هذا التحول نحو نظام تعليمى جديد يكفل تفجير طاقات الإبداع العلمى والأدبى والثقافى عند تلك الأجيال القادمة بحيث تتخرج تلك الأجيال أكثر قدرة وكفاءة، وأكثر إيماناً بقدرتها وثقة بنفسها، ومن ثم يحدث - حين تتولى هذه الأجيال الجديدة ذات القدرة والكفاءة والثقة فى النفس مهامها فور تخرجها - هذا التحول الكبير الذى نطمح إليه فى التقدم والحياة الأفضل .

إن الطاقات الخلاقة وخاصة طاقات الشباب لا تتفجر إلا فى جو يسوده الحرية بكافة صورها، إلا فى جو يحترم قدراتهم ويقدر تطلعاتهم ويمنحهم الثقة فى النفس والقدرة على الإنجاز، إلا فى

بيئة علمية مواتية، وفي مجتمع يقدر الكفاءة ويتعامل معها بموضوعية ودون تحيز ودون اعتبار لأي شيء آخر إلا تقدير الموهبة والخبرة، وفي مجتمع يثمن الخبرة العلمية والكفاءة جيداً ولا يتركها تتسول جنيهاً من هنا وعشرة من هناك لسد الحاجات الضرورية!

إننا كقيادات وكمجتمع لو امتلنا إرادة التغيير أو تنفيذ هذه القرارات الاستراتيجية نكون بحق قد وضعنا أقدامنا على أول طريق التقدم الحقيقي، الذي هو بلاشك طريق الاستقلال الحقيقي وطريق تنمية القدرة الذاتية التي جعلنا نصنع كل ما نطمح إلى صنعه لمواجهة كل التحديات الحضارية القادمة.

إنهما إذن شرطان لازمان للمستقبل : كفل كل الحريات للمواطنين واستثمار طاقات شبابنا المبدع وتوظيفها لخدمة نفسها ومجتمعها. فهل نحن حقاً ننوي صناعة المستقبل؟! إنه مرهون بهذين الشرطين الأساسيين وما يترتب عليهما مما سبق أن فصلنا الحديث عنه من شروط عامة لازمة لتكوين بيئة تساعد على الإبداع وتقدر المبدعين.

رابعاً

فى تحديث التعليم

(١) ولكم فى الحوار . . حياة

(٢) التفكير العلمى أساس التقدم

(١)

ولكم فى الحوار . . حياة

لاحظنا فى العقد الأخير من القرن الماضى ومطلع هذا القرن الجديد شيوع ظاهرة ملفتة للنظر فى حياتنا الثقافية عموماً وفى الحياة الجامعية وخاصة بين الطلاب على وجه الخصوص ، ألا وهى ظاهرة رفض الحوار ورفض الرأى الآخر والانكفاء على الذات والتحصن داخل ذلك الرأى الذى يؤمن به الواحد منا حتى لو كان هذا الرأى خاطئاً أو معوقاً للتقدم بكافة أشكاله وصوره !! والحقيقة التى ينبغى أن ندركها جميعاً هى أن علامة صحة أى مجتمع والدلالة الأولى على تقدمه وتفوقه الحضارى هى إيمان أفراده بأهمية الحوار وتعدد الآراء كأساس إيجابى بناء يصل الجميع بموجبه إلى التماس أفضل الطرق للنهضة فى كافة مجالات الحياة : سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية .. إلخ . إن الإنسان أيها السادة قد خلق فرداً وأشدد على كلمة «فرد»، والفرد ليس فقط فرداً فى شكل بصمته أو بلون شعره أو عينيه أو ما شابه ، بل هو فرد فى عقله وفى طريقة تفكيره وفى كيفية



ما بعد العولمة

تصوره للأشياء من حوله . ومن ثم فإن كلاً منا شاء أم أبى هو صاحب رأى أو موقف متفرد تجاه كل ما يحدث حوله وكل ما هنالك أن بعضنا يملك القدرة على التعبير عن هذا الرأى أو هذا الموقف وبعضنا الآخر يفضل الصمت ولا يعلن هذا الموقف أو ذلك الرأى مؤمناً بالحكمة التى تغلغت فى ثقافتنا منذ فجر حضارتنا فى مصر القديمة «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب»!!

ولا شك أن الأفضل أن يعبر كلاً منا عن رأيه تجاه كل أمور الحياة من حوله وأن يقف موقفاً إيجابياً فعلاً تجاه الأحداث فيشارك فيها مشاركة تكسبه حق المواطنة فى هذا البلد الذى هو بلدنا جميعاً مهما كانت الانتماءات الفكرية أو السياسية . ومهما كانت الطبقة التى ننتمى إليها أو الفئة التى تضمنا .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن إبداء الرأى ينبغى أن يكون على أساس من المعرفة الصحيحة بحقائق الأمور وليس على أساس ترديد المقولات أو الآراء الشائعة أو بترديد وتكرار ما يقوله الآخرون لا لشيء إلا لأننى أو لأنك واحد ممن ينتمون إلى هذه الجماعة أو هذا الحزب أو من المدرسة الفكرية لهذا الأستاذ أو ذاك الشيخ!!

إن من بديهيات التفكير العقلانى - العلمى الذى ينبغى أن نؤمن به جميعاً أن اتخاذ أى موقف أو تبني أى رأى تجاه موضوع ما ينبغى أن يبنى على معرفة موسعة ودقيقة لكل الآراء التى قيلت أو تقال حول هذا الموضوع شريطة أن تكون هذه الآراء قد جاءت أو تبلورت نتيجة بحث علمى دقيق أو نتيجة تأملات حكيمة لأصحابها .

والسؤال الآن هو : كيف يتسنى لى أن أتعرف على هذه الآراء المختلفة حول هذا الموضوع أو ذاك؟!؟

إن بداية هذا التعرف تكون بلا شك من خلال إيمانى المسبق بأن هذه الآراء الأخرى قد تكون مفيدة وقد يكون لها وجاهتها أو قد تكون أكثر صواباً من رأىى أنا ، ذلك الرأى الذى أتمسك به ، والذى قد أكون بتمسكى به قد وقعت فى الخطأ أو على الأقل قد أكون من خلال تمسكى به قد أصبت بالجمود أو التحجر الفكرى!! وعلى ذلك فإن قبولى المسبق لأهمية الآراء الأخرى هو ما يدفعنى دفعاً لأن ألتقى بأصحابها وأن أناقشها معهم وأتجاوز معهم حولها . إن قبول الرأى الآخر والاستعداد المسبق للاستفادة منه بعد تفهمه وفحصه إذن مسألة ضرورية للإنسان الذى يريد أن



ما بعد العولمة

يصل إلى إدراك كنه الحقيقة في موضوع ما، إذ لا يمكن أن أقبل رأياً أو أرفضه إلا بعد الاستماع إلى صاحبه والتحاور معه . فالحوار إذن يبقى هو بوابة الإنسان الذهبية للمعرفة والعلم . ويبقى هو الطريق الحقيقي للتقدم الإنساني ليس في مجال الفلسفة أو العلوم فقط، بل في كل مجالات الحياة.

وإذا لم نكن قد اقتنعنا بعدُ بهذا الكلام النظري المجرد ، فلنعد إلى تراثنا الفكري الإسلامي لتتعلم الدرس من أصحابه ، أولئك الأجداد الذين نتغنى بانجازاتهم صباح - مساء دون أن نحاول ولو مرة واحدة الاستفادة من طريقتهم في التفكير أو من عقلانيتهم العلمية المعطاءة - المبدعة . لننظر مثلاً في تراث الإمام أبو حامد الغزالي ؛ ذلك الرجل الذي حصل علوم عصره من كل صوب وحدث وحفظ عن المتكلمين كلامهم ، وعن الفلاسفة آرائهم ، وعن المتصوفة مواجدهم وأشواقهم، فارتضى في النهاية موقف أهل التصوف وإن كان قد خط لنفسه طريقاً جديداً بينهم يلتزم بالقرآن والسنة النبوية هادياً ومرشداً ، وبالنهج العقلي الذي لا يخرج عن حدود الله أساساً يبني عليه كل ما يعلنه أو كل ما يؤمن به .



ما بعد العولمة

تلك المسائل الثلاثة التي رأى أنها تعد منهم مروقاً عن الدين وخروجاً على أصوله الثابتة !

ذلك كان درس الغزالي لأولئك الفقهاء الغلاة الذين قالوا «من تمنطق فقد تزندق» ، وحرموا المنطق والفلسفة لأنهم من اليونان وبلسان اليونان ولا حاجة بنا لما هو يوناني يخص أمة اليونان !! لقد كشف لهم الغزالي من خلال كتابه «القسطاس المستقيم» أن أسس التفكير المنطقي التي يهاجمونها لأنها من تأليف أرسطو فيلسوف اليونان ومبدع علم المنطق ، كشف لهم أن هذه الأسس المنطقية في التفكير إنما هي لدينا في قلب النص الديني، في «القرآن الكريم» . فنحن بذلك أحوج ما نكون إليها وإلى استخدامها في الدعوة الدينية وفي التأليف الإسلامي في علم أصول الفقه وفي غيره من العلوم الشرعية وخاصة أن الاجتهاد ضرورة، ولا اجتهاد إلا باستخدام العقل ولا استخدام للعقل إلا باستخدام الاستدلالات المنطقية وأساليب الحجاج المختلفة .

وإذا كان ذلك كان درس الغزالي للفقهاء والفلاسفة، فإن ابن رشد الفقيه والفيلسوف الأندلسي الشهير قد أكمل لنا درس الحوار كأساس للتقدم الحضاري وكأساس للحياة البناءة للإنسان

إن ذلك الرجل الذي رسم لعامة المسلمين حدود شريعتهم الإسلامية في كتابه الشهير «إحياء علوم الدين» بالقلم والفرجار ، على حد تعبير أستاذنا زكي نجيب محمود ، ذلك الرجل هو نفسه الذي لم يسمح لنفسه أن يهاجم الفلاسفة إلا بعد أن يدرس كل ما كتبوه ، وبعد أن برهن لهم على أنه يعرف كل ما حصلوه من معارف وكل ما أعلنوه من آراء من خلال كتابه «مقاصد الفلاسفة» الذي برهن للجميع من خلاله أنه يعي تماماً تاريخ الفلسفة بكل جوانبه من الفلسفة اليونانية حتى الفلسفة الإسلامية ، أقول بعد ذلك بدأ يحاورهم فيما كتبوه من آراء ظن أنها خارجة عن حدود الشريعة الإسلامية ومخالفة للنص الديني وذلك في كتابه الشهير أيضاً «تهافت الفلاسفة» . وكان حريصاً كل الحرص على أن يوضح للجميع أنه لا يقصد الهجوم على الفلسفة ككل، لأن كل جوانب الفلسفة في رأيه مفيدة من الطبيعيات والرياضيات حتى الإلهيات ، لكن بعض الفلاسفة ولاحظ كلمة «بعض» وكلمة «فلاسفة» -من المسلمين قد خدعوا بما تأثروا به عن فلاسفة اليونان فأنحرفوا قليلاً عن جادة الصواب وخص بالذكر الفارابي وابن سينا وطالبهم وتلاميذهم ، بأن يعدلوا عن هذه الآراء وخاصة

حينما رد على «تهافت الفلاسفة» للغزالي بكتابه «تهافت تهافت الفلاسفة» ذلك الذى اشتهر فى تاريخ الفكر الإسلامى بتهافت التهافت . ففى هذا الكتاب رد ابن رشد على حجج الغزالي ضد الفلاسفة، وفى كتابيه الشهيرين «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» و«الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة» أوضح للمسلمين بشكل نهائى أنه لا غنى للشريعة عن العقل والتفكير المنطقى ، ولا غنى للفيلسوف المسلم عن أن يكون متديناً حق التدين متمسكاً بعقيدته وبحدود شريعته .

إن هذا الدرس الإسلامى فى أهمية الحوار بين الفلاسفة والفقهاء ورجال الفكر والعلم دون أن يدعو أحدهم لقصف قلم أو مصادرة فكر ، هو الدرس الذى ينبغى أن يعيه كل واحد منا وأن يحييه فى نفسه وأن يتمسك به فى تفكيره . فالحوار وقبول الرأى الآخر حتى لو كنت اختلف معه هو سبيلنا الحقيقى لحياة التقدم التى نطمح إليها جميعاً ، وهى شرط من شروط المواطنة الحقيقية فى هذا البلد العريق وفى هذه الألفية السابعة الجديدة التى نعيشها على أرضه .



ما بعد العولمة

إن المصرى والعربى معه قد أقبلوا الحوار مع كل الشعوب وحضارات الدنيا فى مختلف العصور واستفادوا من نتائجها الفكرى والعلمى بقدر ما استطاعوا، كما أعطى لكل الشعوب والحضارات فى كل العصور برحابة صدر وسعة أفق يحسد عليها كل ما أنتجه من فكر أو علم دون أن يبخل بها على أحد أو يضيق بها على غيره كما تفعل الآن شعوب الغرب المتقدمة! فكيف بنا الآن أصبحنا نضيق من الرأى الآخر حتى إذا كان هذا الرأى هو رأى من يشاركنى فى الأرض والوطن!!

إن هذا لم يعد أمراً يليق بنا خاصة وأننا قد علمنا - كما قلت - شعوب العالم الحوار وقبول الرأى الآخر سواء فى الزمن القديم أو فى عصر الإسلام الزاهر . إن الحق أحق بأن نعود إليه - والحق الذى أراه أن الحوار وقبول الرأى الآخر فى كل نواحي الحياة هو سبيلنا إلى تلك الحياة الجديدة التى نطمح إليها فهل نحن فاعلون؟! أتمنى ذلك .

(٢)

التفكير العلمى . . أساس التقدم

كثرت الحديث فيما مضى ، ويكثر الآن أكثر من أى وقت مضى عن تحديث مصر وعن ضرورة الإمساك بسبل التقدم واللاحاق بالركب العالمى فى كل المجالات .

والحقيقة التى ينبغى أن نعترف بها بداية هى أنه لا يمكن أن يتم التحديث أو صنع التقدم ونحن نعيش واقعاً يسوده حقيقة معظم قيم التخلف . والاعتراف بهذه الحقيقة وإدراكها هو البداية الحقيقية لصنع التقدم . ويتلوها بالطبع التساؤل عن قيم التحديث وصنع التقدم وكيف يمكن أن نعيش بالفعل هذه القيم؟!

وفى اعتقادى أن أهم هذه القيم هى **التفكير العلمى** الذى لا بد أن يسرى بين جميع أفراد المجتمع سريان الدم فى الأجساد . وفى اعتقادى أيضاً أنه قد فات أوان ذلك بالنسبة للأجيال التى تعدت العشرين عاماً من عمرها الآن. فالتفكير ليس مجرد حالة يعيشها



ما بعد العولمة

الإنسان أو يمكن أن يعيشها إذا ما قرر ذلك!! بل هو نمط فكري ينبغي أن يغرس في الإنسان منذ نعومة أظافره ؛ فكما أننا نحرص على تربية أبنائنا على قيمنا الدينية والاجتماعية والخلقية ينبغي أن نحرص في ذات الوقت على تربيتهم تربية علمية .

وهذه التربية العلمية التي أعنيها ليست مجرد تعليمهم العلوم المختلفة نظرية كانت أو تطبيقية ، بل أعني تعويدهم على التفكير بشكل علمي بحيث إذا ما واجهتهم أى مشكلة أو إذا ما فكروا فى أى موضوع يفكرون فيه بشكل علمي يستند على النظر إلى هذه المشكلة أو ذلك الموضوع نظرة واقعية وتحليلها أو تحليله إلى عناصره الأولية (الجزئية) وتحليل كل عنصر تحليلاً علمياً موضوعياً . وليتعودوا فى هذا التحليل العلمى لتلك المشكلة على أن يبعدوا بقدر الإمكان عواطفهم وانفعالاتهم وتحقيق مصالحهم الشخصية وليتعودوا فى هذا التحليل العلمى لعناصر أى مشكلة على الاستماع إلى آراء الآخرين حول الموضوع وتفهم هذه الآراء والاستفادة منها بقدر الإمكان ولا مانع يمنع من أن يتعودوا فى إطار ذلك على كيفية نقد الرأى المخالف بصورة مبسطة ودون تجريح لصاحبه .

إن بث هذه العناصر المختلفة من عناصر التفكير العلمى بشكل تلقائى تطبيقى مبسط لأبنائنا منذ أن يبدأوا رحلتهم التعليمية حتى فى مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة والتدرج بها إلى مرحلة الدراسة الإلزامية هو العامل الحاسم فى تربية شخصيتهم على التفكير العلمى المستقل فى كل ما سيعرض لهم مستقبلاً من مشاكل حياتية كانت أو بحثية .

إن من الأفضل ألف مرة أن تركز مناهجنا التعليمية فى المدارس على تدريب الطلاب على التفكير العلمى وأساليب البحث العلمى، من أن تركز على حشو أدمغتهم بمعلومات فى شتى العلوم!! إن تدريبهم على أساليب البحث العلمى وتوفير الامكانيات المادية والتكنولوجية من مكتبات وأجهزة الكمبيوتر والتدريب على استخدام الانترنت .. إلخ هو سبيلهم الأهم والأفضل للحصول على هذه المعلومات بأنفسهم .

وفى يقينى أن تطوير نظامنا التعليمى هو الأساس المنشود فى ثورة التحديث وصنع التقدم التى نطمح إليها . وإذا ما أردنا حقاً أن يكون هذا التطوير أساس هذه الثورة فلا بد أن نتخلى عن كل هذه المناهج التقليدية التى لا تزال تعتمد على التلقين والكتاب



ما بعد العولة

المدرسى التقليدى والمدرس التقليدى والأساليب التدريسية التقليدية. إن كل ذلك ينبغى أن يتغير لتركز على تقديم المعلومات لهؤلاء التلاميذ عبر هذه الوسائل الحديثة ومن خلالها يمكن لهم أن يتعودوا تلقائياً على استخدامها. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تلقينهم تاريخ بلدهم وجغرافية هذا البلد مع مبادئ الرياضيات والعلوم المختلفة بشكل مبسط ومتدرج دون حشو ودون أثقال عليهم نكون بذلك على بداية الطريق الحقيقى لتربية جيل جديد لا يكون التعليم بالنسبة له عبئاً ثقيلاً بل متعة يستمتعون بها ويخدمون بها أنفسهم ووطنهم.

وقبل كل ذلك وأثناءه وبعده أعود لأقول أن تدريبهم على عناصر التفكير العلمى بشكل مبسط وتدرجى نظرياً وتطبيقياً هو التحدى الأكبر لصنع جيل جديد يفكر بشكل علمى دون إغفال لقيم مجتمعه، ويبحث حل أى مشكلة بالطرق العلمية دون أن يتعارض ذلك مطلقاً مع مبادئه الدينية التى يؤمن بها .

وإنى لأنظر فى مقرراتنا الدراسية فى المرحلة قبل الجامعية فلا أجد من بينها مقررراً واحداً يعالج هذا الموضوع؛ فقد خلت هذه المقررات من مادة يدرس فيها هؤلاء التلاميذ مبادئ التفكير العلمى

سواء على المستوى النظرى أو على المستوى التطبيقى . إن خلو هذه المقررات الدراسية على كثرتها من منهج معد إعداداً جيداً ومتدرجاً عبر هذه المراحل التعليمية قبل الجامعية فى نظرى يعد نقصاً فادحاً ينبغى سده فوراً إذا ما أردنا تحويل كلامنا النظرى المعاد والمكرر عن التحديث والتقدم إلى واقع ملموس نعيشه عبر أجيالنا القادمة إن شاء الله.

خامساً

فى تحديث القيم الأخلاقية والدينية

- (١) تحديث الخطاب الدينى .. ملاحظات مهمة .
- (٢) الأمانة والصدق من قيم الحداثة والتقدم .
- (٣) أداء الواجب والولاء للوطن .

(١)

تحديث الخطاب الدينى . . ملاحظات مهمة

منذ أشار الرئيس محمد حسنى مبارك فى إحدى خطبه الهامة إلى ضرورة تجديد الخطاب الدينى كثرت المقالات وتعددت الاجتهادات حول الأمر ، وكأن الكل كان فى انتظار هذا التوجيه من الرئيس نفسه حتى يكتبوا فى هذا الموضوع الهام .

والحقيقة أن الدعوات إلى إصلاح وتحديث الخطاب الدينى لم تنقطع طوال القرن الماضى وحتى الآن ؛ فمنذ جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ومدرستهما فى التفكير الدينى وتلاميذ هذه المدرسة التنويرية - الدينية يقومون بهذه المهمة خير قيام. لكن ما حدث من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على مصر منذ منتصف القرن الماضى وحتى الآن جعل هذه الدعوة المعتدلة إلى الاجتهاد والتحديث فى التفكير الدينى تتضاءل وتضمحل أمام القيود التى فرضت عليها سواء من السلطة التشريعية التى جعلت مشيخة الأزهر بالتعيين، أو من المثقفين اليساريين الذين مدوا الخيط إلى آخره فى التطرف نحو الشيوعية ومحاولة تهميش دور رجال الدين والدعوة، فكان من الطبيعى والحال هذه أن تنمو تحت السطح



ما بعد العولمة

ظاهرة التطرف الإسلامى فى ظل تنامى الصحوة الإسلامية المضادة التى قادها «الإخوان المسلمون» .

وبين هؤلاء وأولئك ضاع صوت الاعتدال إزاء التحزب الفكرى الصارم الذى صار عليه أتباع هاتين الفئتين المتناطحتين منذ ذلك التاريخ وحتى الآن؛ فقد اتبع كلاهما قاعدة «من ليس معنا فهو ضدنا»!! وأخذ كل منهما يغذى التحزب والشللية بين أوساط المثقفين المصرين حينما يكون الأمر بيدى أى منهما بشكل كاد يقضى على صوت الاعتدال تماماً. وتعدى الأمر حدود الكتابة فى الصحف والمجلات إلى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة.

وغير خاف على أحد ممن يعينهم الأمر الآن أن هذه الحالة لا تزال هى السائدة حتى اليوم . فإن كان السائد فى الخطاب الإعلامى المعاصر اليوم نغمة التنوير، فإن القائمين على هذا الخطاب التنويرى يوحّدون بينه وبين العلمانية بمفهومها الغربى الذى يفصل بين الدين والدنيا. ولما كان معلوماً لهم وللجميع أن ديننا الإسلامى الحنيف يرفض هذا الفصل ، ويزاوج فى تعاليمه بين أمور الدين والدنيا بشكل تنصلح معه حياة البشر ولا يقف عائقاً بأى شكل من الأشكال أمام تحقيقهم للتقدم المادى فى الحياة الدنيا . فمن الطبيعى أن يصدّم هذا شعور الأغلبية الغالبة من

شعبنا المتدين بفطرته ومن ثم بدأ التعاطف مع الجماعات الإسلامية يطفو على السطح فى غمرة جهل هذه الأغلبية بالأهداف السياسية لهذه الجماعات .

ولما كنا اليوم أمام مرحلة جديدة اتضحت فيها الغايات وتكشفت الأهداف والوسائل وخاصة بعدما مر على مصر من أحداث إرهابية أقلقّت المجتمع بكل فئاته، وبعدها حدث بعد ذلك فى مناطق مختلفة من العالم الإسلامى والولايات المتحدة الأمريكية صار الأمر يحتاج لهذه الوقفة التى ألمح إليها الرئيس مبارك من زاويتين لا يخفى على المتابع المدقق الصلة بينهما؛ الأولى دعوته لعقد مؤتمر دولى للإرهاب والثانية دعوته لتجديد الخطاب الدينى. ففى الوقت الذى على العالم أن يضع يده على أهداف المنظمات الإرهابية - التى لم يعد يخلو منها مجتمع ولم تعد تخلو منها ديانة من الديانات العالمية - ويجتث جذورها ويجفف منابع تمويلها وتسهيل أعمالها الذى كان يتم لها تحت غطاء «اللجوء السياسى» و«الحفاظ على حقوق الإنسان» و«حرية تنقل رؤوس الأموال» إلخ..

أقول أنه فى هذا الوقت الذى على العالم أن يتنبه فيه إلى خطورة هذه المنظمات الإرهابية سواء تمت أعمالها تحت غطاء العمل الأهلى - التطوعى، أو تحت غطاء حكومى كما يحدث من



ما بعد العولمة

الحكومة الإسرائيلية التي تمارس إرهاب الدولة، فى هذا الوقت تأتى الدعوة فى ذات اللحظة إلى تجديد الخطاب الدينى الذى يمثل ضرورة قومية وإسلامية لا بد منها فنحن أمة متدينة بطبعها وجوهر حضارتنا عبر العصور هو القيم الدينية السامية الداعية إلى المحبة والسلام والإخاء بين الشعوب والحاضنة على العمل بإخلاص لصنع تقدم الإنسانية جمعاء.

والحقيقة الأولى التى ينبغى أن نتنبه إليها هى أن تحديث أو تجديد الخطاب الدينى لا بد أن يأتى مساوفاً لتجديد الخطاب الإعلامى المصرى والعربى ككل. فالصورة الأكثر انتشاراً والأكثر تأثيراً من الخطاب الدينى هى التى تتم ليس فقط عبر المساجد والندوات الدينية المتخصصة ، بل تلك التى تتم ويجرى تداولها عبر وسائل الإعلام المختلفة . وعلى ذلك فإن زيادة كم البرامج الدينية عبر الإذاعات والقنوات التليفزيونية المحلية والفضائية يمثل ضرورة بشرط أن يقوم على هذه البرامج أشخاص من ذوى الثقافة الدينية - العلمية الرفيعة وأن يباح فيها الإجتهد ومعالجة القضايا المعاصرة بشفافية وجرأة .

أما الحقيقة الثانية فهى تتمثل فى أن تجديد الخطاب الدينى ليس وحدة واحدة تؤخذ ككل ، بل ينبغى تناول الموضوع عبر ثلاث

تساؤلات رئيسية هي : ما هي آليات هذا التجديد ؟ وما هو
المضمون المطلوب في هذا التجديد ؟ وما هي الأهداف التي يراد
تحقيقها من وراء ذلك؟!

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات ينبغي الإعداد الجيد لمن يوكل
إليهم في كل الأحوال مهمة هذا التجديد حتى يأتي متوافقاً مع
أسس الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ومن داخل «الكتاب»
و«السنة» ، وحتى يكون ذلك التجديد في الخطاب الديني إيذاناً ببدء
نهضة شاملة يتواكب فيها التجديد الديني مع التحديث السياسي،
مع تحديث نظمنا التعليمية ككل . ومن ثم نكون قادرين على
مواجهة التحديات الحضارية القادمة .



(٢)

الأمانة والصدق .. من

قيم الحداثة والتقدم

يسود مجتمعنا الآن موجة عارمة من الانحلال الأخلاقي الذي تعبر عنه عشرات من الألفاظ السوقية وكثرة الحديث عن «الفهولة» و«تكبير الدماغ» تحت ستار من النفاق والكذب وخيانة العهود والمواثيق والإخلال بالعقود والمواعيد.. كل ذلك وغيره بدعوى أن هذا هو طريق «الوصول» إلى الثراء والجاه والمناصب وأصبح ذلك الانحلال الخلقى وسلوك طريقه هو المرادف للحداثة ويعبر أصحابه عن ذلك بقولهم لمن لا يزال يتمسك بقيم الأمانة والصدق «خليك مودرن»!!

ولو أن الأمر توقف عند حدود طبقة معينة من طبقات المجتمع لكان هينا، لكن الغريب والمؤسف أنه صار نغمة يرددونها الجميع ويتردد صداها لدى الكبير والصغير، الشباب والشيوخ، الرجال والنساء!!

والحقيقة التي ينبغي أن يعيها الجميع أن تلك آفة إذا ما أصابت أى أمة كانت وحدها كفيلة بانهيارها وضياع أملها فى التقدم والرقى. فما من أمة وما من شعب من شعوب الدنيا تقدم وارتقى بسيادة الانحلال الخلقى بين أفرادها بالدرجة التى تفشت فى مجتمعنا الآن!! بل على العكس من ذلك تماماً فالتقدم والرقى و«الحدائث» و«التحضر» أساسها جميعاً قيم الأمانة والصدق. وليعرف من لم يعرف بعد أن قيمتى الأمانة والصدق هى القيم التى كانت ولا تزال أساس الأسس التى قامت عليها حضارتنا العربية - الإسلامية فى عصرها الزاهر فى الماضى، وهى التى تقوم عليها الحضارة الغربية منذ عصر نهضتها حتى الآن.

وبالطبع فلا شك لدى المتدين منا أيا كانت عقيدته ، أن قيمتى الأمانة والصدق من أسس الإيمان الدينى و«لا دين لمن لا أمانة له» ومن عناصر الأمانة بلا شك الصدق فى القول والفعل فمن «غشنا فليس منا». ولعل هذا كان السر وراء قول الإمام محمد عبده بعد زيارته لأوروبا : لقد رأيت مسلمين بلا إسلام!! إن هذه المقولة لأحد أئمة التجديد والإجتهد فى تراثنا الإسلامى المعاصر تكشف عن اعتقاده بأن ما شاهده من أمانة وصدق فى التعامل بين الأوربيين



ما بعد العولة

يستحق كل التقدير والاحترام ؛ فهم بذلك قد تمسكوا - دون أن يشعروا - بأخص خصائص الدين الإسلامى حيث أن الأمانة والصدق هما جناحا التقوى والإخلاص لدى المؤمن .

أما إذا كان الشخص منا من أنصار التغريب ومن الداعين إلى المعاصرة والتحديث عن طريق التقليد لكل ما هو غربى، فبدون الدخول معه فى حوار حول جوهر الحضارة الغربية وموافقتها لجوهر الحضارة الإسلامية من حيث الدعوة إلى العلم والعمل والإخلاص فيهما معاً . فإنى لأدعوه أن ينظر بشكل عملى إلى كل ما يحدث فى الغرب من تعامل بين الأفراد والشركات، بين الأفراد بعضهم البعض، بين الأفراد وبين حكوماتهم وحكوماتهم، وهو إن نظر وتأمل فسيجد أن تعاملاتهم اليومية حقيقة تتسم بالأمانة والصدق فهم يتقنون العمل ويوفون بالوعد، ويردون الدين ويصدقون فى القول والفعل . وليفكر بعد ذلك : هل هذه حقاً هى قيمهم التى كانت سبباً فى تقدمهم واطراد هذا التقدم؟! وهو بلا شك سيجد أن الإجابة هى : نعم ! فكل دولاب الحضارة الغربية يسير - باستثناء السياسة التى تقوم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة - وفق تلك القيم السابقة . وهم فى حقيقة الأمر يعجبون

ويتعجبون حينما يقرأوا عن ديننا الحنيف فيجدونه يدعو لكل هذه القيم فى الوقت الذى يجدوننا فيه نفعل عكس ما ينبغى أن نفعله إذا كنا حقاً مؤمنين بهذا الدين الخاتم!!

أيها القارئ العزيز شاباً كنت أو شيخاً ، رجلاً كنت أم امرأة أيا كانت وظيفتك وأيا كانت طبقتك ، وأيا كانت عقيدتك .. إننا بحاجة ماسة لأن نعيد النظر فى سلوكنا اليومى ، وفى ما نستخدمه من ألفاظ سوقية تعبر عن هذا السلوك الذى افتقد - ولعلك تتفق معى فى هذا - إلى الكثير من القيم الإيجابية وعلى رأسها قيمتى الأمانة والصدق .

وإذا ما أمعن كل منا النظر وأحسن التأمل سيجد أنه من الضرورى أن يعدل من سلوكه قبل أن يطلب من الآخرين تعديل سلوكهم نحوه. وإذا ما بدأ كل واحد منا بنفسه فتعامل مع الآخرين بأمانة وصدق فسيتغير حالنا بلا شك إلى الأفضل . وسنكون بذلك على أول طريق تحديث مجتمعنا وصنع تقدمه . فالأمانة والصدق سيدفعان الجميع إلى إتقان العمل ، وإذا أتقن الجميع العمل سيعود النفع على الجميع .



(٣)

آداء الواجب ..

والولاء للوطن .

يبدو بوضوح لمن يتابع آداء القائمين على الوظائف العليا فى بلادنا ومروسيهم فى كل قطاعات الدولة أنهم يقومون بوظائفهم حسب المرسوم لهم بشكل روتينى وبمعدل بطىً يضمن لهم الحفاظ على هذه الوظائف لتحقيق أكبر قدر من المصلحة الشخصية من ناحية، وبما يتيح لهم من ناحية أخرى البقاء فى هذه الوظائف أطول مدة ممكنة . فكأن الواحد منهم يؤدى دوراً محدداً له من قبل وعليه أن يؤديه بالضبط كما آداه من سبقوه بلا زيادة أو نقصان . وإن كان ثمة فكرة جديدة أو مشروع جديد ينفذه هنا أو هناك ففى أضيق الحدود الممكنة وتنفيذاً أيضاً لتوجيهات من هم أعلى منه فى هذا الكادر الوظيفى .

والحقيقة أن هذه آفة من آفات ثقافة التخلف ، وهي تمثل أحد العوائق الرئيسية أمام ما نطمح إليه من تحديث وتطور . فالمفروض أن كلا منا لديه طاقة إبداعية وقدرات ابتكارية وأفكار جديدة ينبغي أن يضعها موضع التنفيذ حال توليه أى منصب إدارى فى دائرة اختصاصه ، ولا يعنى هذا بالضرورة الخروج على الخطة العامة للعمل فى هذا المجال أو ذاك ، بل يعنى وضع هذه الأفكار الجديدة موضع التنفيذ دون خوف من عقاب أو لوم ، ودون خشية من فقد المنصب أو ضياع المنافع التى يحققها من وجوده فى هذا المنصب أو ذاك.

إن الحياة لا تتجدد ، والتقدم لا يُصنع ، والتطور لا يقوم إلا على تلك الأفكار الجديدة . وكل فكرة جديدة - كما يقول البراجماتيون وهم أصحاب الفلسفة التى يعيشها ويقوم عليها التقدم الأمريكى المعاصر - هى أشبه بخطة عمل لا ندرى مدى صدقها إلا حين التنفيذ ولا عيب ولا ضير من أن تفشل الفكرة بعد محاولة تنفيذها لأننا باستمرار نستطيع تجديد الأفكار ، وعادة ما ننجح بعد الفشل فى وضع الفكرة الجديدة التى يمكن أن تصنع



ما بعد العولة

النجاح والتقدم .. فلا نجاح بدون فشل ، ولا تقدم بدون أن نحاول وأن نجرب .

إن على كل منا إذن أن يتناسى تحقيق مصلحته الشخصية ، وأن يكون ولاءه الأول للوطن ولتقدمه وليس لمرعوسه أو لمن هم أعلى منه . وأن يضع كل جهده لتنفيذ أفكاراً جديدة تؤدي إلى تطوير وتحديث المجال الذي يعمل فيه وألا يخشى في ذلك أى عقاب أو لوم . فوطننا يحتاج لكل فكرة جديدة ويحتاج لكل عقل قادر على أن يبتكر وأن يجرب وأن يبدع ما يحقق لنا الريادة ويصنع التقدم. وكل هذا لن يتأتى إلا إذا أدينا أعمالنا وفق «مبدأ الواجب» ، وليس لمجرد أداء العمل!!

ولكى نعرف الفرق بين أداء العمل حسب الدور المرسوم وبشكل سلبي، وبين أدائه طبقاً لمبدأ الواجب أسوق لكم هذه القصة التي كان بطلها أحد نواب مجلس الشيوخ الرومانى فى القرون الأولى للميلاد وكان ينتمى للفلسفة الرواقية التي كان أحد مبادئها الأخلاقية : العمل وفقاً لمبدأ الواجب . هذا الرواقى عضو مجلس

الشيوخ جاءه ذات يوم خطاباً من الإمبراطور يقول له فيه : لا تحضر الجلسة القادمة من جلسات المجلس . فرد عليه الرواقى قائلاً : كان بإمكانك أيها الإمبراطور ألا تجعلنى عضواً بالمجلس، لكن ما دمت عضواً به فمن واجبي أن أحضر الجلسات! فأرسل إليه الإمبراطور برسالة أخرى قاله له فيها : فلتحضر لكن لا تبدي رأياً ولا تتحدث . فرد عليه الرواقى قائلاً : لا تسألونى رأياً وأنا أصمت!! ولما أدرك الإمبراطور إصرار هذا الرواقى على أدائه لواجبه فى حضور الجلسات وفى إبداء الرأى فى الموضوع الذى سيطرح ويبدو أنه كان يعرف مسبقاً رأيه فيه ومدى تأثيره على أعضاء المجلس فى ذلك أرسل إليه برسالة أخيرة قال له فيها باختصار : إن قلتى (أى إن قلت رأيك هذا) سأقتلك! فكان رد هذا الرواقى الشجاع : ومتى قلت أنى خالداً!! أنت تؤدى دورك وأنا أؤدى واجبى!!

إلى هذا الحد كان هذا الرواقى مؤمناً بضرورة أن يؤدى المرء واجبه فى عمله دون خشية أى نتائج حتى ولو كان الموت هو هذه النتيجة المترتبة على الإخلاص فى أداء الواجب تجاه الوطن .



ما بعد العولة

وهذه هي الروح التي تنقصنا في العصر الحاضر ، فكلما
يؤدي عمله : نعم! لكنه لا يؤديه طبقاً لما يفرضه عليه الواجب
والضمير الأخلاقي الحي . ورغم أنني أدرك جيداً الظروف التي
ربما تكون قد فرضت على الكثيرين منا هذا التردى في أداء العمل
كما ينبغي! لكننا لا نعمل فقط لإرضاء الرؤساء أو لتلبية مطالبنا
المادية والشخصية ، بل نعمل أيضاً ولاءً لوطننا وإرضاءً لخالقنا .
فلنؤدي أعمالنا بكل جدية وبضمير حي وبعقل خلاق واع وطبقاً
لمبدأ الواجب مهما كانت النتائج . وإذا أصاب أحدنا ضرراً
شخصياً في بعض الأحيان، فإن المردود الإيجابي لهذا العمل
سيعود بالنفع على أبناء الوطن ككل وهو ما نتمنى له جميعاً الرفعة
والتقدم .